

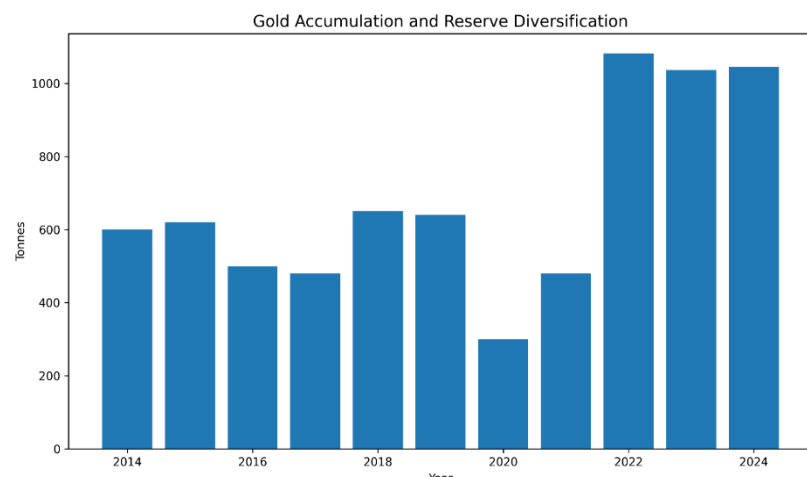


التحديات الإقتصادية من ذي إيدج

فك الارتباط بالدولار والذهب

فبراير 2026

تواجه ضغوطاً سياسية من الولايات المتحدة (مثل إيران) مساوياً مشابهاً. وعلى نحو أوسع، ينظر 95% من البنوك المركزية إلى الذهب بإيجابية باعتباره أداة للتنويع. ويُنظر إلى الذهب كملاذ آمن — إذ لا ينطوي على مخاطر ائتمانية، ويتمتع بسيولة مرتفعة، والأهم أنه يقع خارج سيطرة أي دولة بعينها. وفي عصر تتسم فيه العلاقات الأميركية-الصينية بعدم اليقين وتزايد "تسييس" الأدوات المالية، يصبح الاحتفاظ بالذهب وسيلة تحوط ضد النظام المالي المتمحور حول الدولار.



**إيضاح:** مشتريات البنوك المركزية الصافية من الذهب حسب السنة (بالأطنان). شكّل عام 2022 مستوى قياسياً بلغ 1,082 طنًا، أي أكثر من ضعف العام السابق. واستمرت 2023 و2024 في مستويات شبه قياسية، أعلى بكثير من متوسط ما بعد 2010. وقد كانت البنوك المركزية مشترياً صافياً للذهب كل عام منذ 2010، مع تسارع حاد في السنوات القليلة الماضية.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ تفسير مشتريات الذهب القياسية على أنها تخلي عن الدولار. فشهية البنوك المركزية للذهب تعكس رغبة في التنويع على الهامش أكثر من كونها تحولاً شاملاً من الدولار إلى الذهب. وحتى عند مستوى 1,082 طنًا، كانت مشتريات 2022 تعادل نحو 70 مليار دولار — وهو رقم كبير لكنه متواضع مقارنة بإجمالي احتياطيات النقد الأجنبي العالمية البالغة 13-12 تريليون دولار. وبعبارة عملية، تقوم البنوك المركزية بتعزيز "وسائد الأمان" (الذهب) دون بيع "حيازاتها الأساسية" (أصول الدولار واليورو). واللافت أن بنك الشعب الصيني — أحد أكبر المشتريين — لا يزال يحتفظ بالغالبية العظمى

### إزالة الدولار مقابل هيمنة الدولار: ماذا تكشف مشتريات البنوك المركزية من الذهب فعلياً؟

هل يتجه العالم حقاً إلى الابتعاد عن الدولار الأمريكي، أم أن التحركات الأخيرة ليست سوى تعديلات داخل المحافظ الاستثمارية؟ لقد أعادت موجة الشراء القوية للذهب من قبل البنوك المركزية إحياء الجدل حول "إزالة الدولار" — أي تقليص الاعتماد على الدولار لصالح الذهب وأصول أخرى. يستعرض هذا التقرير البيانات الكامنة وراء السردية الدارجة، موازناً بين التحولات اللافتة (مشتريات قياسية للذهب، وتراجع محدود في حصة الدولار من الاحتياطيات) وبين ركائز هيمنة الدولار التي لا تزال قائمة. وتشير خلاصتنا إلى أنه رغم وضوح مسار التنويع، فإنه يظل تدريجياً ومقيداً بواقع الأسواق. الدولار يتراجع نسبياً لكنه لم يخرج من المعادلة — أما صعود الذهب فيحمل رسالة مختلفة تستدعي قدرًا من الدقة في نقاش "إزالة الدولار".

### موجة شراء الذهب من البنوك المركزية: مستويات قياسية ومحركاتها

شهدت البنوك المركزية حول العالم موجة استثنائية من شراء الذهب خلال السنوات الأخيرة. ففي عام 2022، بلغت مشتريات الذهب الصافية الرسمية 1,082 طنًا، وهو أعلى مستوى سنوي في التاريخ الحديث لاحتياطيات الذهب. ويصحح هذا الرقم تقديرات سابقة (كثيرًا ما يُشار إليها على أنها نحو 1,136 طنًا) ويؤكد حجم الظاهرة — إذ فاقت مشتريات 2022 أكثر من ضعفي مشتريات 2021 البالغة 463 طنًا، وتجاوزت أيضًا مستويات الذروة السابقة في 2018-2019 (نحو 650 طنًا لكل عام تقريبًا). واستمر الشراء المكثف في 2023 مع إضافة 1,037 طنًا، فيما شهد عام 2024 طلبًا مرتفعًا بصورة مماثلة (حوالي 1,044 طنًا). وبمعنى آخر، راكمت البنوك المركزية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة أكثر من 3,100 طن من الذهب، أي ضعف ما تم شراؤه في الأعوام 2014-2016 مجتمعة. أما في عام 2025 بالكامل، فقد بلغت مشتريات الذهب الصافية للبنوك المركزية 863 طنًا. ورغم أن هذا الرقم يمثل تراجعًا طفيفًا عن "نادي الألف طن" في أعوام 2022-2024، فإنه لا يزال مرتفعًا للغاية تاريخيًا — بما يقارب ضعف متوسط ما قبل 2010 الذي كان يدور حول 473 طنًا سنويًا.

**من يشترى ولماذا؟** قادت البنوك المركزية في الأسواق الناشئة هذه الموجة — ومن أبرز المشترين: الصين وتركيا وروسيا والهند ودول أصغر في أنحاء آسيا والشرق الأوسط. وتعد العوامل الجيوسياسية والاقتصادية محركات رئيسية. ففي أعقاب العقوبات المالية وارتفاع التوترات العالمية، سعت دول مثل روسيا وتركيا إلى تقليل الانكشاف على الدولار الأمريكي عبر تعزيز حيازاتها من الذهب واليوان. وقد حَفِضَت روسيا، بشكل معروف، احتياطياتها الدالارية إلى مستويات قريبة من الصفر، متجهة بقوة نحو الذهب، كما اتبعت دول أخرى

## فك الارتباط بالدولار والذهب

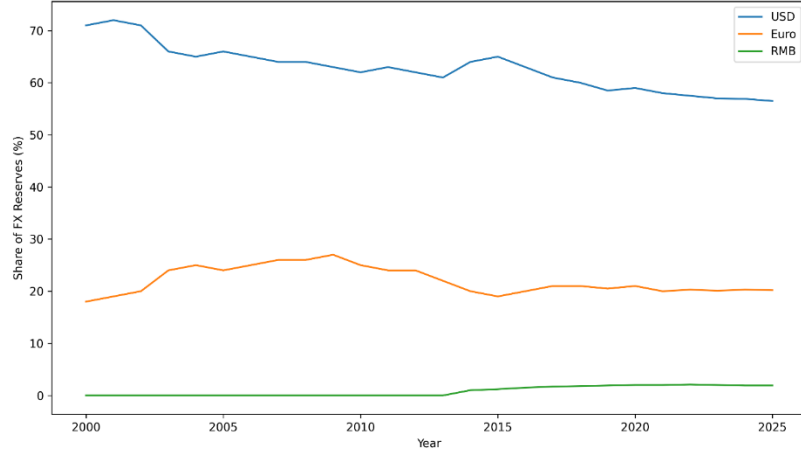
من احتياطياته التي تقارب 3 تريليونات دولار في أصول مقومة بالدولار واليورو، رغم أنه يضيف الذهب شهرياً بوتيرة منتظمة. إن موجة شراء الذهب تشير إلى التحوط والتعديل التدريجي، لا إلى هروب مفاجئ من الدولار.

### تركيب الاحتياطيات العالمية: تراجع الدولار، لكن الهيمنة مستمرة

إذا كانت "إزالة الدولار" تتسارع، لتوقعنا هبوطاً حاداً في حصة الدولار الأميركي من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية. غير أن البيانات تقدم صورة أكثر تعقيداً. فقد تراجعت حصة الدولار في الاحتياطيات المُعلن عنها رسمياً على مدى العقدين الماضيين تدريجياً — من نحو 71% في 1999 (بعد إطلاق اليورو مباشرة) إلى قرابة 58% بحلول 2020. وتشير أحدث بيانات صندوق النقد الدولي (حتى الربع الثالث 2025) إلى أن الدولار بات يشكل نحو 56.9% من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية. وهذا أقل قليلاً من العام السابق وقريب بالفعل من أدنى مستوى تاريخي، لكن وتيرة التراجع كانت بطيئة جداً. بل إن أخذ تقلبات أسعار الصرف في الاعتبار (ارتفاع الدولار في 2022 رفع حصته مؤقتاً، وضعفه في منتصف 2025 خفضها) يُظهر أن الحصة الأساسية للدولار تستقر في نطاق منتصف الخمسينات. وفي مطلع 2026، لا يزال الدولار يمثل نحو 56-57% من الاحتياطيات العالمية — ما يشير إلى مرونة تبدو حالياً أشبه بـ"أرضية" مستقرة لا بانحدار حر.

في المقابل، حافظ اليورو — ثاني أكبر عملة احتياطية — على استقرار نسبي حول نطاق 20%. فبعد صعود أولي في العقد الأول من الألفية، تراجعت حصة اليورو خلال أزمات ديون منطقة اليورو (2010-2015) ثم استقرت قرابة 20% في السنوات الأخيرة. واعتباراً من 2025، يشكل اليورو نحو 20.3% من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية. أما العملات الاحتياطية التقليدية الأخرى مثل الين الياباني (نحو 6-5%) والجنيه الإسترليني (نحو 4-5%) فلم تشهد سوى تقلبات محدودة. وبالنسبة للعملة الصاعدة الأبرز، الريمينيبي الصيني (اليوان)، فقد ارتفعت حصته من قرابة 0% في 2015 إلى نحو 2.4% بحلول 2021. لكن هذا المسار تعثر لاحقاً. إذ بلغت حصة الريمينيبي ذروتها عند نحو 2.8% في 2022 ثم تراجعت إلى نحو 1.9-2.0%. ويعكس هذا التوقف — بل التراجع الطفيف — أثر ضوابط رأس المال في الصين وضعف العملة في 2023، بما يؤكد أن اليوان لم يواصل كسب حصة في الاحتياطيات العالمية رغم الخطاب المتكرر حول "إزالة الدولار". وخلاصة القول: لم تملأ أي عملة منفردة الفجوة الناتجة عن تراجع الدولار المحدود — بل اتجه مديرو الاحتياطيات إلى التنوع عبر سلة من العملات الأصغر (مثل الدولارين الكندي والأسترالي والفرنك السويسري والوون الكوري وغيرها)، والتي تشكل مجتمعة الآن نحو 8-10% من الاحتياطيات.

Global FX Reserve Composition (%)



**إيضاح:** بتركيب احتياطيات النقد الأجنبي العالمية عبر الزمن (1999-2025). تراجعت حصة الدولار الأميركي (الخط الأزرق) من نحو 70% إلى نحو 56-57%. بقي اليورو (الخط الأخضر) قرب 20% مع تقلبات مرتبطة بأوضاع منطقة اليورو. ارتفع الريمينيبي الصيني (الخط الأصفر) إلى قرابة 2% بحلول 2021 ثم استقر/تراجع قليلاً. لا تظهر "قلبات كبرى" — الدولار أقل من مستواه قبل 20 عامًا، لكنه يظل العملة الاحتياطية المهيمنة بلا منازع.

**صعود دور الذهب:** تطور مهم مؤخرًا يتمثل في أنه عند إدراج الذهب ضمن محافظ الاحتياطيات (مُقيماً بأسعار السوق)، ارتفعت حصة الذهب من إجمالي الاحتياطيات العالمية بشكل حاد نتيجة الشراء القياسي وارتفاع أسعار الذهب. وبحلول نهاية 2024، شكّل الذهب نحو 20% من إجمالي الأصول الاحتياطية الرسمية، متجاوزاً اليورو (الذي كان عند نحو 16%) ليصبح ثاني أكبر أصل احتياطي عالمياً من حيث القيمة. وقد أشار البنك المركزي الأوروبي إلى هذا التحول التاريخي: أصبح الذهب الآن في المرتبة الثانية بعد الدولار الأميركي (الذي، عند احتساب الذهب ضمن القاعدة، مثل نحو 46% من إجمالي الاحتياطيات). ويعكس ذلك ليس فقط مشتريات البنوك المركزية الضخمة، بل أيضاً الارتفاع الكبير في سعر الذهب خلال العام الماضي. بلغت أسعار الذهب مستويات قياسية جديدة بحلول أواخر عام 2025، إذ جرى تداول عقود الذهب الآجلة قرب نطاق 4,300-4,350 دولارًا للأونصة مع نهاية العام، بما يمثل زيادة تقارب 65% مقارنة بمستويات يناير 2025. وقد امتد هذا الزخم إلى مطلع عام 2026، حيث تداولت أسعار الذهب خلال يناير فوق 5,500 دولار للأونصة على أساس يومي (Intraday)، ما عزز إعادة التقييم الحادة

## فك الارتباط بالدولار والذهب

2022-2023 شهدنا قوة الدولار والذهب معًا كملادين، بينما ابتعد المستثمرون عن العملات الأضعف. وكثير من البنوك المركزية التي اشترت الذهب زادت في الوقت ذاته حيازاتها من سندات الخزانة الأميركية أو حافظت على احتياطات دولارية كبيرة — وهو ما يشير إلى استمرار الثقة بسيولة الدولار لتلبية الاحتياجات اليومية، مع إضافة الذهب كوثيقة تأمين.

- لم يكتسب أي بديل نقدي زخمًا كافيًا ليحل محل الدولار. فالبيورو، رغم أنه عملة ناضجة لمنطقة اقتصادية كبيرة، لم يرفع حصته في الاحتياطات خلال العقد الماضي — بل تراجعت قليلًا ثم استقرت حول 20%. أما الريمينيبي الصيني، الذي يُطرح كثيرًا كمنافس، فما زال صغيرًا جدًا (نحو 2%) بل تراجع مؤخرًا. والأهم أن الريمينيبي مقيد بضوابط رأس المال في الصين وبغياب سوق مالية عميقة وموثوقة بالكامل. أما العملات الأخرى (الين، الإسترليني) فورها شبه ثابت. وحتى الذهب عند 20% يبقى أصلًا ساكنًا، وليس عملة كاملة لوظائف التمويل العالمي. لذا فإن هيمنة الدولار — رغم تاكلها على الأطراف — لا تزال راسخة لأن المنافسة لم تُنتج (حتى الآن) بديلًا ذا منفعة فريدة تماثل فائدة الدولار.

- تميل بنية السوق وتأثيرات الشبكة لصالح الدولار. فأكثر من 80% من التجارة العالمية تُقوَّن بالدولار، وهي نسبة تفوق وزن الاقتصاد الأمريكي. كما أن الغالبية العظمى من معاملات الصرف الأجنبي تتضمن الدولار كطرف. وتُسعر السلع الرئيسية مثل النفط بالدولار، كما أن ديون الدول النامية مقومة إلى حد كبير بالدولار. هذا "التأثير التراكمي" يخلق حلقة ذاتية التعزيز: تحتفظ البنوك المركزية بالدولار لأن المعاملات والاستثمارات الدولية تتطلب الدولار. وتشير نتائج التحليل إلى أن عالم العملات المتعددة قد يتشكل تدريجيًا (مع دخول الذهب كلاعب أكبر وأدوار أصغر لغيره)، لكن الدولار يظل محور النظام.

وباختصار، ما نشهده هو "إزالة دَوْلرة" بوصفها تنويغًا، لا بوصفها رفضًا للدولار. فالبنوك المركزية تعدل المحافظ تدريجيًا — بإضافة الذهب وتجربة ترتيبات تسوية ثنائية بالعملات — لتقليل الاعتماد المفرط على أصل واحد. لكن الأسس الجوهرية لهيمنة الدولار (أسواق عميقة، إطار قانوني، غياب بديل موثوق مكافئ) لم تتغير. ومن الدال أن الدولار تعزز خلال أزمات حديثة (مثل انهيار الأسواق في 2020 أو تقلبات حرب روسيا وأوكرانيا في 2022): إذ اتجه المستثمرون والبنوك المركزية نحو سندات الخزانة الأميركية وخطوط المقايضة التي يوفرها الاحتياطي الفدرالي، حتى مع شراء الذهب في الوقت ذاته. وهذا يعكس ثقة متجددة يصعب تقويضها بسرعة.

لقيمة الحيازات الرسمية من الذهب ورفع وزن الذهب ضمن محافظ الاحتياطات العالمية. وقد أسهمت هذه القفزة في زيادة قيمة ممتلكات البنوك المركزية من الذهب بصورة ملموسة. ونتيجة لذلك، بات الذهب يكتسب بصورة متزايدة خصائص "عملة احتياطية شبه رسمية"، ليصبح منافسًا لدور البيورو في النظام النقدي الدولي من حيث قيمة الأصول الاحتياطية. ويُعد ذلك تطورًا لافتًا: إذ تحتفظ البنوك المركزية مجتمعًا بأصول في الذهب تفوق ما تحتفظ به بأي عملة أجنبية منفردة باستثناء الدولار الأميركي.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن صعود الذهب يختلف في طبيعته عن عملة مثل البيورو أو الريمينيبي. فالذهب لا يمكنه تمويل العجوزات أو تسهيل التجارة بالطريقة ذاتها؛ وصعوده في الاحتياطات هو رهان على مخزن القيمة وليس تحولًا في ممارسات التسعير أو السداد. ولا تزال هيمنة الدولار في فواتير التجارة وأسواق الدين والقروض الدولية إلى حد كبير دون منازع — إذ لا تزال هذه الوظائف متمحورة بصورة واسعة حول الدولار. إن مكانة الذهب الجديدة كثاني أصل احتياطي تعكس رغبة البنوك المركزية في الأمان وسط عدم اليقين، أكثر من كونها مؤشرًا على ظهور منافس "معاملاتي" جديد للدولار.

### تفسير الإشارات: التنويع لا يعني انهيار الدولار

تعكس الاتجاهات أعلاه صورة مختلطة غالبًا ما يجري تبسيطها بصورة مفرطة في الخطاب العام. نعم، تقوم البنوك المركزية بالتنويع بعيدًا عن الدولار على الهامش — لكن لا، هيمنة الدولار لا تنتهي بين ليلة وضحاها. تشير الأدلة إلى تنويع هيكلي أكثر من كونها "تصفية" للدولار:

- إن تراجع حصة الدولار من نحو 71% إلى نحو 57% حدث خلال 25 عامًا. وهذا يعني في المتوسط انخفاضًا يقارب نصف نقطة مئوية سنويًا — وتيرة بطيئة للغاية. وفي أحدث البيانات، كانت حصة الدولار تتحرك داخل نطاق منتصف الخمسينات مع مؤشرات على الاستقرار قرب 57-56% حتى 2025. واللافت أن تأثيرات أسعار الصرف (تقلبات قيمة الدولار) تفسر معظم التحركات قصيرة الأجل. ويقدر صندوق النقد الدولي أنه في الربع الثاني 2025، كان 92% من التراجع الظاهر في حصة الدولار نتيجة انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى، وليس نتيجة بيع فعلي من مديري الاحتياطات. وبعبارة أخرى، لم يحدث نزوح جماعي من الأصول الدولارية — إذ احتفظت البنوك المركزية عمومًا بمراكزها الدولارية، وكانت تحركات سوق العملات هي التي غيرت النسب.

- تعكس مشتريات الذهب المتزايدة بحثًا عن الأمان والتنويع في أوقات ضبابية (ما بعد الجائحة، صراعات جيوسياسية، تضخم). لكنها لا تعني أن البنوك المركزية ترى الدولار على وشك الانهيار. وغالبًا ما يخدم الذهب والدولار أغراضًا متكاملة: ففي فترات مثل

### التداعيات والتوقعات: مؤشرات جديرة بالمتابعة

خلاصة القول: إن مشتريات البنوك المركزية القياسية للذهب والانجراف البطيء نحو تنويع الاحتياطيات هما إشارتان مهمتان على تحولات البيئة الجيوسياسية والاقتصادية الكلية. وهما يلمحان إلى مستقبل يصبح فيه النظام النقدي الدولي أكثر تعددًا من حيث الأصول والأقطاب مقارنة بالماضي — لكن مع استمرار الدولار في المرتبة الأولى. وربما لا تعود حصة الدولار إلى مستويات أواخر القرن العشرين، لكن صموده قرب نصف الاحتياطيات العالمية يدل على توازن قائم. أما مكانة الذهب الجديدة كثاني أصل احتياطي عالمي فتعكس مناحًا حذرًا: إذ تقوم البنوك المركزية بالتحوط ضد مخاطر ذيل احتمالي (من العقوبات المالية إلى التضخم) عبر تعزيز الذهب إلى جانب حيازاتها الدلارية.

وبالنظر إلى الأمام، يُرجح أن تستمر هيمنة الدولار في الأجل المتوسط، حتى مع استمرار التنويع التدريجي. ومن المتوقع تطور بطيء نحو تركيبة احتياطيات أكثر تنوعًا — ربما يستقر الدولار قرب نطاق 50%، ويحافظ الذهب على دور أكبر، مع زيادات محدودة في استخدام اليوان أو عملات أخرى فقط إذا — و فقط إذا — تحسنت الإصلاحات والثقة في أسواق تلك العملات. وتشمل الإشارات الأساسية الواجب مراقبتها ما يلي:

- **طلب البنوك المركزية على الذهب — استمرار أم انعكاس؟** هل ستواصل البنوك المركزية وتيرة الشراء القوية؟ استمرار الإضافة السنوية قرب 1,000 طن سيشير إلى تنويع مستمر بعيدًا عن العملات الورقية. أما التباطؤ الكبير فقد يعني أن ذروة التنويع قد تحققت (أو أن الأسعار المرتفعة أصبحت رادعًا).

- **استقرار حصة الدولار في الاحتياطيات:** راقب ما إذا كانت حصة الدولار ستبقى قرب منتصف الخمسينات من الاحتياطيات، أم ستخرج من هذا النطاق. الاستقرار قرب 56-57% يدعم فكرة مرونة الدولار. أما هبوطها دون 50% وهو أمر غير مرجح قريبًا — فسيكون إشارة مفصلية لتسارع إزالة الدولار، خصوصًا إذا لم يكن مدفوعًا بأسعار الصرف.

- **تدويل الريمينيبي الصيني (اليوان):** لقد استقرت حصة الريمينيبي (نحو 2%) دون تقدم. وتشمل المؤشرات المهمة: تخفيف ضوابط رأس المال، توسيع سيولة اليوان خارج الصين، أو ترتيبات تسوية تجارية جديدة باليوان (مثل النفط). ارتفاع الحصة نحو 5% خلال خمس سنوات سيعني تحديدًا ذا معنى للوضع القائم؛ أما البقاء قرب 2% فيؤكد استمرار الانحياز للوضع الراهن.

- **الثقة والسيولة وبنية الأسواق:** راقب عمق الأسواق المالية الأميركية مقارنة بالبدائل. تركز هيمنة الدولار على سوق سندات الخزنة الأميركية البالغة نحو 25 تريليون دولار بوصفها "الأصل الآمن" عالميًا. مؤشرات مثل متانة المالية العامة الأميركية، أزمت سقف

الدين، أو سيولة البدائل (تكامل سوق السندات الأوروبية، سهولة الوصول إلى سوق السندات الحكومية الصينية) تؤثر على قرارات مديري الاحتياطيات. أي تآكل في صورة الأمان أو السيولة في سندات الخزنة قد يسرع التنويع.

- **التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية:** التطورات الجيوسياسية — مثل توسع العقوبات أو بناء أنظمة دفع جديدة لدى دول مجموعة "بريكس" — قد تدفع إزالة دلورة هامشية. كما تستحق مبادرات العملات الرقمية المتابعة (العملات الرقمية للبنوك المركزية أو عملة عبر الحدود لدول "بريكس") لما قد تحمله من أثر طويل الأجل على النظام القائم على الدولار. وحتى الآن، ما تزال هذه المبادرات في مراحل مبكرة ولم تؤثر على استخدام الدولار، لكن أي تقدم سريع أو تبني واسع سيكون عاملاً محوريًا.

### الخلاصة

يتجه النظام المالي العالمي المتمحور حول الدولار ببطء نحو بنية أكثر تنوعًا، مع تحول الذهب إلى ركيزة مهمة إلى جانب العملة الأميركية. غير أن البيانات والسلوكيات الحالية تشير إلى إعادة توازن حذرة وتدرجية — لا إلى تحول جذري. إن هيمنة الدولار، المدعومة ببنية مالية لا منافس لها وبنقة واسعة، لا تزال قائمة ومن المرجح أن تستمر ما لم تحدث صدمات غير متوقعة. إزالة الدولار واقع، لكنها "تطور" لا "ثورة". ومن يتعامل بموضوعية — مستثمرًا كان أو صانع سياسات — ينبغي أن يقرأ إشارات الذهب واحتياطيات العملات دون أن يخلط بينها وبين نهاية وشيكة لعصر الدولار. وكالمعتاد، تبقى الحقائق والأرقام — لا المخاوف — أفضل دليل لفهم ما هو قادم.



## فك الارتباط بالدولار والذهب

### المصادر والروابط

Central Bank Gold Reserves Survey | World Gold Council

<https://www.gold.org/goldhub/research/central-banks>

Is the central bank gold rush over? - Central Banking

<https://www.centralbanking.com/central-banks/reserves/gold/7972975/is-the-central-bank-gold-rush-over>

Central Banks and other institutions | World Gold Council

<https://www.gold.org/goldhub/research/gold-demand-trends/gold-demand-trends-full-year-2017/12940>

Charted: A Decade of Central Bank Gold Purchases - Visual Capitalist

<https://www.visualcapitalist.com/sp/charted-a-decade-of-central-bank-gold-purchases/>

US dollar share of global foreign exchange reserves drops to ... - Mint

<https://www.livemint.com/industry/banking/us-dollar-share-of-global-foreign-exchange-reserves-drops-to-25-year-low-imf-11620471706111.html>

IMF Data Brief: Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves

<https://data.imf.org/en/news/imf%20data%20brief%20december%202019>

IMF reserve data shows stabilisation in third quarter | Reuters

<https://www.reuters.com/world/asia-pacific/imf-reserve-data-shows-stabilisation-third-quarter-2025-12-22/>

Federal Reserve Board - The International Role of the U.S. Dollar, Accessible Data

<https://www.federalreserve.gov/econres/notes/feds-notes/the-international-role-of-the-u-s-dollar-accessible-20211006.htm>

The Fed - The International Role of the U.S. Dollar

<https://www.federalreserve.gov/econres/notes/feds-notes/the-international-role-of-the-u-s-dollar-20211006.html>

Gold Passes Euro as Second Reserve Asset as Central Banks Buy - Bloomberg

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2025-06-11/gold-rally-sees-it-overtake-euro-as-world-s-2nd-reserve-asset>

gold price prediction gold rate at record high: Gold surpasses EURO to become second largest global reserve asset — gold prices soar like never before, even central banks are feeling FOMO. Is gold still a buy? here's gold price forecast - The Economic Times

<https://economictimes.indiatimes.com/news/international/us/gold-surpasses-euro-to-become-second-largest-global-reserve-asset-gold-prices-soar-like-never-before-even-central-banks-are-feeling-fomo-is-gold-still-a-buy-heres-gold-price-forecast/articleshow/124667074.cms?from=mdr>



## ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية "استشارات رائدة. نتائج مستدامة."

**تقارير اقتصادية:** في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، ونشراتنا الاقتصادية الأسبوعية، وتقارير القطاعات والتقارير الخاصة التي تغطي الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقاريرنا ونشراتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

[edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/](http://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/)

**اتصل بنا:** فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

**ساعات العمل:** من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس

**هاتف/واتساب:** 00965-22286370

**البريد الإلكتروني:** [Info@edgeconsultancykw.com](mailto:Info@edgeconsultancykw.com)

**لينكد إن:** [linkedin.com/company/edgeconsultancykw](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw)

**العنوان:** القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقم C11، مدينة الكويت، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

[edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/](http://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/)

**خدماتنا:** تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستثماري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكله الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

[edgeconsultancykw.com/ar/our-services/](http://edgeconsultancykw.com/ar/our-services/)

حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به. لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوارها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى". لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوار ذي إيدج". على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية أو أي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقاً لشروط التعاقد مع العملاء - خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو شركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقاً لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

edgeconsultancykw.com — +965-22286370

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت